

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

اتجاهات الموظفين الإداريين نحو واقع الإدارة الكترونية في الجزائر

(دراسة ميدانية بقسم علم الاجتماع بجامعة تبسة)

أ. لطرش فيروز / د. فريحة محمد كريم ، جامعة باجي مختار عنابة

اتجاهات الموظفين الإداريين نحو واقع الإدارة الكترونية في الجزائر

(دراسة ميدانية بقسم علم الاجتماع بجامعة تبسة)

أ. لطرش فيروز / د. فريحة محمد كريم

الملخص:

الإدارة الإلكترونية هي تلك المنظومة الرقمية المتكاملة والتي تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وهذا بطبيعة الحال يترتب عنه فوائد كالسرعة في إنجاز العمل والمساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار. وفي هذا الإطار سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الموظفين الإداريين نحو واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الرقمنة، نظم المعلومات، إتخاذ القرار، اتجاهات، العمل الإداري.

Abstract:

E-governance are those digital system integrated, which aims to turn the ordinary manual pattern of administrative work to the e-style, relying on powerful information systems assist in making an administrative decision as soon as possible and at the lowest cost, and this course will entail benefits such as speeding the completion of the work and assistance in making resolution Permanent saving of information in the hands of decision makers. In this context, we will seek through this intervention to the knowledge of the administrative staff attitudes towards the reality of electronic management in Algeria.

Key words: : Electronic management, Digitization, Information systems, Decision-making, trends, Administrative work.

مقدمة:

مع التطورات الحديثة والسريعة في مجال تقنية المعلومات أصبح العالم اليوم يعيش عصر جديد يسمى عصر المعلوماتية، وفي ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، وفي إطار التطور الهائل في تقنيات الحاسوب والاتصال التي حققت تبادلاً سريعاً وشاملاً للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات من جهة وبسرعة تقادم المعلومات وضرورة التعامل معها بديناميكية مع المعلومات والتقارير من جهة أخرى، أصبح العالم سوقاً مفتوحة للتجارة الإلكترونية ونقل الثقافات، فقد أصبح حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الشرسة التي أفرزتها هذه الثورة المعلوماتية ضرورة ملحة لا تتم إلا بمواكبة هذا التطور التقني والإسراع في تنفيذ خطط التنمية التقنية في كل القطاعات والمجالات، خاصة في المجال الإداري، فكانت الإدارة الإلكترونية التي أصبحت تعد مرحلة متقدمة في تطور الفكر الإداري وتقنياته التطبيقية ومهاراته الفنية والمهنية، وكذلك المحفز الأساسي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت من أهم وأقوى العناصر في الوقت الحالي، والتي أدت إلى زيادة كفاءة وفعالية العمل بالمؤسسات مما يحقق لها مركز تنافسي هام.

أولاً: الإطار النظري:

1- الإشكالية:

إن المنظمات الإدارية تحتاج بين الحين والآخر إلى بعض التحديثات مع عصر التطور وحتى تواكب ما هو جديد، وهناك كثير من المنظمات الإدارية التي تحتاج إلى تطوير وتجديد في الأسلوب الإداري التقليدي المتبع والذي أصبح أسلوباً متآكلاً، لا وبعيد كل البعد عن المتطلبات العصرية لفاعلية العمل الإداري في عصر المتغيرات والتقنية والانفجار المعلوماتي، وحيث أن العملية الإدارية أصبحت الآن تحتاج إلى تطوير حتى

تستطيع أن تجدها مكاناً في عالم المتغيرات والتطورات السريعة والتقنية الحديثة. العصر الذي نعيشه الآن تلتحم فيه عنصرى الإدارة والتقنية التحاماً يصعب معه التفريق بين دور كل من هذين العنصرين نظراً لتداخلهما وتكاملهما مع بعضهما بعضاً، فيما يعتمد نجاح هذين العنصرين على تفاعلها وعملهما المشترك والذي يكسب المؤسسة تنافساً مميزاً وموقفاً فريداً و أداءً متميزاً، ونجد الآن أن نظم تقنية المعلومات والتي يكون أساسها أجهزة الحاسوب والشبكات تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف المؤسسة بطريقة سلسلة ومنظمة وحديثة أكثر مما تحققه العملية الإدارية التقليدية. وكثيراً من الدول والبلدان العربية أصبحت تتقدم في مضمار التقنية الحديثة ونظم المعلومات في منظماتها ومؤسساتها التعليمية والإدارية كمثيلاتها من الدول الأجنبية التي سبقتنا في هذا المجال منذ فترة ليست بالبعيدة، وفي هذا الصدد قد أفادت أحد تقارير الأمم المتحدة عن تطوير مجتمع المعرفة بان القدرة في تحقيق المنافع من ثورات المعلوماتية والمعرفة وإبداعات تقنية الاتصالات والمعلومات يكمن في المقدرة على إتباع سياسات واستراتيجيات لخلق بيئات تمكينية لبلوغ مستوى من التقدم الحضاري والاجتماعي وتلك القدرة تكمن في توفير المعلومات ونشر البيانات والمعلومات من خلال تقنيات المعلوماتية وتطبيق مبادرات الإدارة الإلكترونية وهذا يعد خطوة أولى لبلوغ مجتمع المعرفة⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا هذه كي تجيب على مجموعة من الأسئلة هي كالتالي:

2- أسئلة الدراسة:

- أ- ما واقع اعتماد إدارة الجامعة على مؤشرات الإدارة الإلكترونية؟
ب- فيما تتمثل معوقات تفعيل خدمة الانترنت في التطوير الإداري؟

ج- ما هي اتجاهات المبحوثين حول أبرز السلبيات التي تعيق عملية نجاح تفعيل الإدارة الالكترونية في التطوير الإداري؟
د- هل يمكن اعتبار سوء استخدام الانترنت كعائق لتفعيل عملية نجاح الإدارة الالكترونية؟

3- أهمية الدراسة:

تتمثل في حيوية موضوع الدراسة والندرة النسبية في البحوث والدراسات التطبيقية في مجال الإدارة الالكترونية خاصة في أدبيات الإدارة العربية ومحاولة الوقوف عندها ، كما أنها تحاول سد بعض النقص في أدبيات الإدارة الالكترونية في الجزائر. و تساهم في إيضاح مفهوم ومتطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية ببيان أهميتها للإدارة العامة المعاصرة، وتأتي هذه الدراسة محاولة للتوصل إلى مجموعة من المؤشرات الأدائية الواجب توافرها لمعرفة متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية.

4- أهداف الدراسة:

- التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية.
- التعرف على مجالات توظيف الإدارة الالكترونية في الإدارات الجزائرية.
- التعرف على المعوقات التي قد تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية داخل المؤسسات الجزائرية.
- التعرف على سبل مواجهة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر.

5- تحديد المفاهيم:

1-5. مفهوم التطوير:

هو: " معيار يقيس الفعالية المتعلقة بقدرة المنشأة على الاستجابة للمتطلبات الحالية والمستقبلية. بحيث كلما كانت المنشأة قادرة على مقابلة

المتطلبات والاحتياجات المتزايدة كلما كانت فعالة"⁽²⁾.

2-5. مفهوم الانترنت:

هي: " وسيلة تواصل عبر الكمبيوترات في جميع أنحاء العالم. وله بروتوكولات خاصة لربط شبكات الكمبيوتر مع بعضها وللاتصال بها من أي مكان ولها لغة تسهل التخاطب معها"⁽³⁾.

3-5. مفهوم الإدارة الالكترونية:

هي: " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية بدون حدود من اجل تحقيق الأهداف وهي إدارة بدون أوراق أو زمان أو متطلبات جامدة، حيث إنها تعتمد على الأرشيف الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، و الأدلة و المفكرات الإلكترونية و الرسائل الصوتية و هي مؤسسة شبكية ذكية تعتمد على عمال المعرفة"⁽⁴⁾

6- أهمية الإدارة الالكترونية:

إن الاهتمام الكبير الذي يوليه العالم المتقدم باستخدام تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة سببه الأهمية والفوائد الكبيرة التي تقدمها هذه الأخيرة، ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الالكترونية نظرا للفوائد التي تحققها"⁽⁵⁾. وفيما يلي أهم فوائد الإدارة الالكترونية:

- تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات وهذا ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، ومنه اختصار وقت تنفيذ انجاز المعاملات الإدارية المختلفة.
- تسهيل إجراء الاتصال بين الدوائر المختلفة للمؤسسة وكذلك مع المؤسسات الأخرى.
- الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة.
- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر ايجابا على عمل المؤسسة.

- كما أن تقليل استخدام الورق يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن التخزين حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى⁽⁶⁾.
- 7- أهداف الإدارة الالكترونية:

يمكن تلخيص أهم أهداف الإدارة الالكترونية في النقاط التالية:

- تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- تحقيق السرعة المطلوبة لانجاز العمل وبتكلفة مالية مناسبة.
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث تنمية روح الإبداع والابتكار.
- الحفاظ على أمن و سرية المعلومات و تقليل مخاطر فقدها⁽⁷⁾.

8- تأثير التكنولوجيا على الإدارة:

إذا تأملنا أي نظام إداري لأي وحدة إنتاجية، نجد أن التكنولوجيا قاسم يتخلل كل مكونات ذلك النظام ويؤثر فيه . ومن ثم فإن أي تطور تكنولوجي يكون له انعكاس ومردود مباشر في كفاءة الإدارة وإنتاجية العمل، وتأثير التكنولوجيا على الإدارة واسع وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك التأثير:

- الاستغناء عن الطرق اليدوية في العمل واستخدام الأجهزة التقنية الحديثة.
- تدريب الأفراد بسرعة أكبر على متطلبات العمل .
- التمكن من إدارة أعمال ذات أحجام أكبر من المعتاد.

- إجراء عمليات التقويم المختلفة اللازمة لمتابعة وتحسين العمل الإداري.
- وضع خطط وأبحاث كتطوير الإدارة ، ووضع بدائل للطرق الإدارية.
- متابعة الأنظمة والقوانين والتعليمات بسرعة أكبر.
- سرعة الأداء وتقصير الزمن وتقديم الخدمة في أي وقت⁽⁸⁾.

ثانياً: الإطار الميداني للدراسة:

1- منهج الدراسة:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاستعانة بخصيبي الوصف من جهة، والكشف من جهة أخرى، هذا ويعبر هذا المنهج بأنه : " الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة، أو موقف أفراد، أو أحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة والتحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقة التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها⁽⁹⁾."

2- الإطار المكاني للدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية بجامعة الشيخ العربي التبسي بولاية تبسة، وبالتحديد "قسم علم الاجتماع"، وتم اختيار هذا الميدان بالتحديد لتلائمه مع إمكانات الباحث من جهة، ومحاولة استغلال الوقت من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الجامعة اليوم أصبحت أكثر من أي وقت مضى أن تتحول إلى عصر الإدارة الإلكترونية وخاصة لما نعرفه اليوم من التطور التكنولوجي السريع والذي وجب استغلاله والتماشي معه حيث ترقى جامعاتنا إلى مصاف الجامعات العالمية.

عدد مفردات العينة بـ : 20 موظف يعملون بقسم علم الاجتماع. والجدول الموالي يبين تحليل بعض البيانات الأولية التي تم اعتمادها في استمارة جمع البيانات:

3- عينة لدراسة:

100% هي النسبة التي تم الاعتماد عليها في هذه

الدراسة وهو ما يسمى "بالمسح الشامل للعينة"، حيث قُدِّر

3-1. تحليل متغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	07	35
أنثى	13	65
المجموع	20	100

يظهر من خلال النتائج المسجلة في الجدول

أن نسبة الإناث والمقدرة بـ: 65% هي أكبر من

نسبة الذكور المقدرة بـ: 35%، وهو ما يوحي أن

هذه الإدارة تعتمد كثيراً على فئة الإناث ولو أن ذلك

قد يكون بطريقة غير مباشرة، خصوصاً في ظل انتشار

ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل والتي أصبحت من

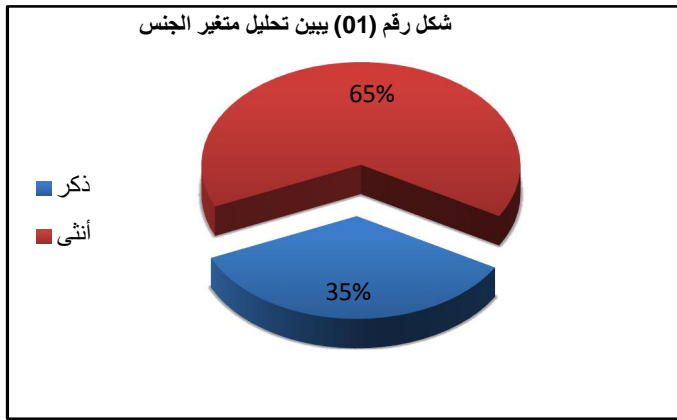
أبرز سياسات التشغيل في الجزائر. وللتوضيح أكثر

تم اختصار النتائج المتحصل عليها في الشكل المقابل،

والممثل في الدوائر النسبية، والتي هي غالباً الأنسب

للمثيل البياني عندما نتعامل مع متغير الجنس في

الدراسات الميدانية.



3-2. تحليل متغير سنوات الخبرة:

من النتائج المسجلة في الجدول رقم (02) يمكن

القول أن أكبر نسبة كانت مسجلة هي : 40%، وهي

تلك المتعلقة بفئة الموظفين ذوي الخبرة التي تمتد من

سنة إلى أربع سنوات، أما النسبة الثانية والمقدرة بـ:

35% وهي المتعلقة بفئة سنوات الخبرة المنحصرة

بين 5 سنوات إلى غاية 9 سنوات وهي نسبة لا بأس بها

وهو ما يوحي أن قسم علم الاجتماع به فئة من الموظفين

من يتمتعون بخبرة طويلة وهو ما يسمح للإدارة بأن

تخطط وتستثمر في خبرة هؤلاء الموظفين ويصبح

بإمكانها أن تعتمد عليهم في الانتقال إلى العمل بشروط

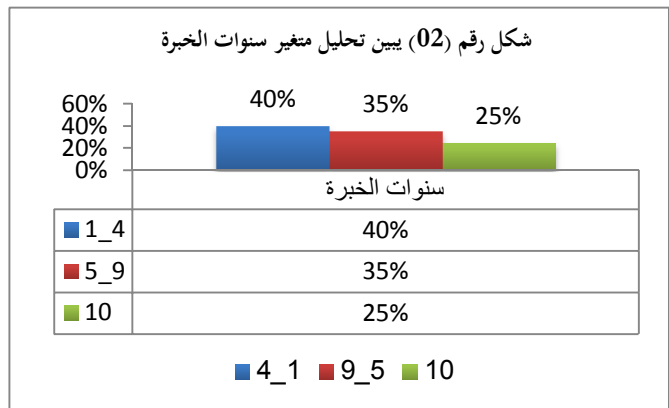
التحول للإدارة الإلكترونية، هذا وإذا لاحظنا أيضاً في

الشكل رقم (02) يمكن ملاحظة أن أقل نسبة كانت

مسجلة في ضمن الفئة التي تتراوح سنوات

جدول رقم (02) يبين تحليل متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
4-1	08	40
9-5	07	35
10+	05	25
المجموع	20	100



خبرتها من 10 سنوات فأكثر، حيث قدرت النسبة بـ: 25% وهي نسبة مقبولة عموماً في ظل التشبيب الذي أصبحت تعتمد عليه جل الإدارات الجزائرية، بحكم أن التحول للإدارة الالكترونية يتطلب فئة شابة تتماشى مع التطور التكنولوجي الذي أصبح يشهده العالم.

4- أدوات جمع البيانات:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على أداتين رئيسيتين وهما:

1.4- الملاحظة: تم اعتماد هذه الأداة نظراً لأن

الباحث يعمل هناك وبالتالي سيسهل عليه ملاحظة ومراقبة ما هي أهم الطرق والخطط التي تعتمدها الإدارة وموظفيها إزاء التنقل إلى العمل بمبدأ الإدارة الالكترونية، وكيفية التعامل مع الانترنت وكيف يتم استغلالها، وملاحظة إلى أي مدى هم الموظفين راضون عن الإمكانيات الالكترونية المتوفرة في ميدان الدراسة.

2.4- الاستمارة: من المعروف أن الاستمارة هي

عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يوجهها الباحث إلى

5- صدق وثبات أداة الاستمارة:

1.5- صدق الاستمارة: لاختبار صدق أداة الاستمارة تم تقديمها إلى مجموعة من الأساتذة الخبراء، والذين بدورهم

أبدوا مجموعة من الملاحظات والتي من خلالها تم تعديل وبناء الاستمارة في شكلها النهائي.

2.5- ثبات الاستمارة: تم استخدام معادلة " ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha " لقياس مدى ثبات الفقرات،

اسم المحور	الفا كرونباخ
المحور الأول	0.66
المحور الثاني	0.67
المحور الثالث	0.66

وتم ذلك بواسطة برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم الحصول على القيمة 0.81 (81%) وهي نسبة مقبولة تدل على ثبات أسئلة الاستمارة، هذا وقد بينت نتائج " ألفا كرونباخ " لكل المحاور أن أسئلتها تتميز بالثبات الجيد، والجدول الموالي يبين أكثر القيم التي تم الحصول عليها:

يظهر من خلال الجدول المقابل أن النسب المتحصل عليها تدل على أن هناك ثبات جيد في محاور

المبحوث بهدف الحصول على معلومات حول موضوع مشكلة أو موقف في أقصر وقت وجهد ممكنين، وتعد الاستمارة من بين أهم أدوات جمع البيانات، وهي الجانب التطبيقي في الدراسة، بالإضافة إلى كونها تتيح أكثر الفرصة للإجابة على أسئلة الإشكالية، كما تمكن الباحث من ضبط المعلومات المتحصل عليها. لذلك كان الاعتماد على الاستمارة في بحثنا هذا؛ إذ تم التركيز بشكل خاص على الأسئلة المغلقة لأننا ارتأينا أنها تخدم موضوعنا بالشكل الذي نريده بالتحديد، حيث حاولنا أن نقيس اتجاهات موظفي إدارة قسم علم الاجتماع نحو واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر. وتم حصر إجابة المبحوثين في ثلاثة (03) اقتراحات للتسهيل على المبحوثين عملية الإجابة وربح الوقت بالنسبة للباحث.

هذا وقد اشتملت الاستمارة في صورتها النهائية على أربعة وعشرون (24) سؤالاً، يتوزعون على ثلاثة (03) محاور، وكل محور اختص في الإجابة على مجموعة من الأسئلة والتي بدورها تمثل تساؤلات الدراسة الرئيسية.

الاستمارة، وهو ما يجعل هناك أريحية في تطبيقها على ميدان الدراسة، ويعطي قيمة أكبر للنتائج التي سنتحصل عليها فيما بعد.

أكثر الجداول والمتعلق بقيمة "معامل الاتساق الداخلي" لكل بنود المحاور على حدا، حيث تم قياس معامل الارتباط "PEARSON" بين البنود والمحاور الخاصة بها:

ونستخلص مما سبق أن أداة القياس وهي الاستمارة؛ صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة معقولة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة وهو ما يوضحه

جدول رقم (04) يبين قيم الاتساق الداخلي من خلال معامل الارتباط بين العبارة ومحورها					
المحور 1	Pearson	المحور 2	Pearson	المحور 3	Pearson
السؤال 1	0.21	السؤال 9	0.86	السؤال 17	0.07
السؤال 2	0.88	السؤال 10	0.64	السؤال 18	0.14
السؤال 3	-0.60	السؤال 11	0.80	السؤال 19	0.44
السؤال 4	0.65	السؤال 12	0.65	السؤال 20	0.51
السؤال 5	0.41	السؤال 13	-0.21	السؤال 21	0.58
السؤال 6	0.67	السؤال 14	-0.32	السؤال 22	0.59
السؤال 7	0.65	السؤال 15	0.02	السؤال 23	0.25
السؤال 8	0.39	السؤال 16	0.37	السؤال 24	0.32

سلبيتين وهما المتعلقان بالأسئلة (14.13) إلا أنها لم تؤثر على أسئلة المحور ككل.

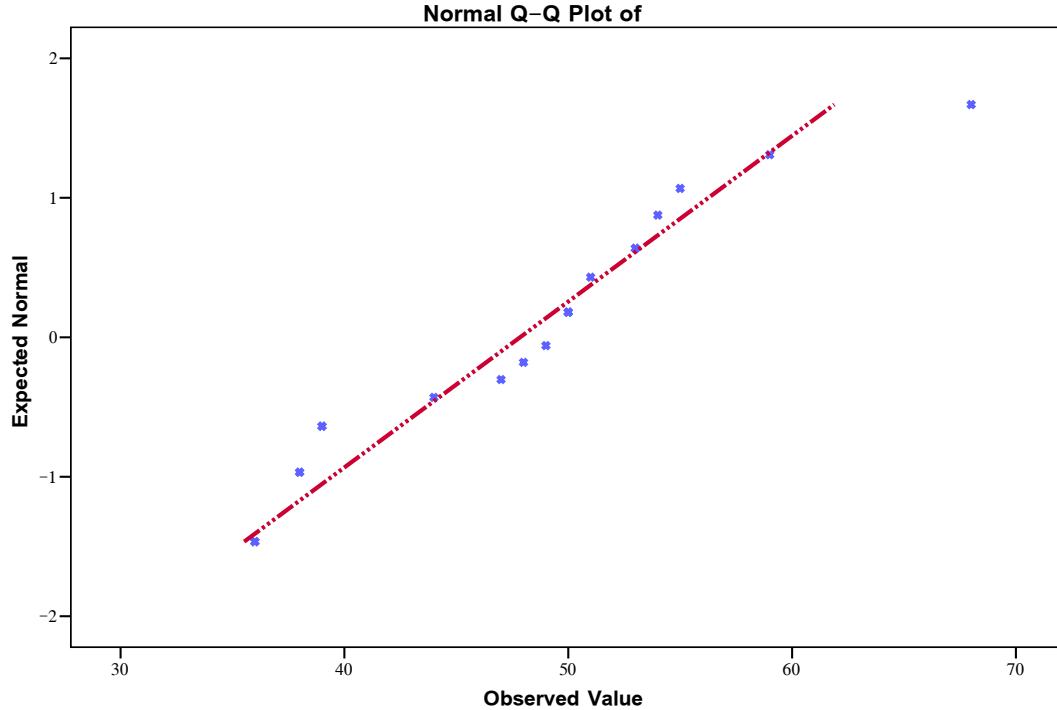
• **المحور الثالث:** يبدو أن القيم المتحصل عليها في هذا المحور ضعيفة بالمقارنة بالنتائج المسجلة في المحاور السابقة، ويمكن رد السبب في ذلك إلى طبيعة الأسئلة والهدف المرجو من ورائها، وبطبيعة الحال اتجاه المبحوثين يختلف من محور لآخر حسب طبيعة مضمون السؤال، إلا أن ذلك لم يلغي وجود بعض القيم الجيدة على غرار تلك المسجلة في الأسئلة (22.21.20.19)، كما أنه أيضاً لم نتحصل على أي قيمة سالبة في هذا المحور، فقط تم تسجيل قيم ضعيفة وهي بعيدة عن 0.50 وهي تلك المتعلقة بالأسئلة (23،24.18.17).

• **المحور الأول:** أغلب القيم المتحصل والموضحة في الجدول أعلاه تبدي لنا أن هناك تناسقا بين مضمون الأسئلة إلى حد كبير، كون أغلب القيم المتحصل عليها تفوق 0.50. باستثناء تسجيل ثلاثة قيمة ضعيفة ومن هم قيمة سالبة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض القيم الجمد مرتفعة على غرار تلك المسجلة والمتحصل عليها في العبارة رقم (02) والمقدرة بـ: 0.88. وإجمالاً يمكن القول أن المحور الأول به تناسق واتساق داخلي جيد يمكن الاعتماد عليه في بناء نتائج هذه الدراسة.

• **المحور الثاني:** كما هو ملاحظ من خلال قيم معامل الارتباط المسجلة بين الأسئلة والمحور التي تنتمي إليه ان هناك اتساق وترابط كبير بين الأسئلة ومحورها، وهو ما تجسده قيم الأسئلة: (12.11.10.9) حيث جميع قيمها تجاوزت 0.50 وهو ما يدل على قيمة التماسك الكبير القائم بين الأسئلة، هذا ونسجل قيمتين

الـ **Sig** المتحصل عليها والمقدرة بـ: **0.20** والتي هي أكبر من **0.05** تؤكد أن البيانات تتبع "التوزيع الطبيعي"، والشكل الموالي يؤكد ذلك أكثر:
شكل رقم (03) يبين نوعية توزيع البيانات

كأول خطوة لا بد من معرفة نوعية توزيع البيانات؛ حيث تم اختبار ذلك من خلال استعمال الأسلوب الإحصائي "SHAPIRO - WILK" كون العينة تحتوي على أقل من 50 مفردة، وعليه فقد كانت قيمة



- **SHAPIRO - WILK** لمعرفة نوعية توزيع البيانات.
- معمل الارتباط "بيرسون Pearson" لقياس درجات الاتساق الداخلي بين العبارة ومحورها.
- التكرارات والنسب المئوية من خلال تحليل خصائص العينة والبيانات الأولية.
- سيتم الاعتماد على "المتوسط الحسابي Mean" لمعرفة اتجاه المبحوثين والإجابة على أسئلة الدراسة.
- سيتم الاعتماد على أسلوب "الانحراف المعياري S.T. DIVIATION" من أجل قياس تجانس استجابات المبحوثين.
- هذا وسيتم الاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون Pearson" لحساب التساؤل الرابع.

7- أساليب تحليل البيانات:

إن جمع البيانات عن طريق استمارة البحث دون تبويبها وتحليلها تبقى نتائج مبهمه وغير معروفة ما لم يتم الاعتماد على وسائل التحليل التي تجعل النتائج واضحة ويستطيع القارئ الإطلاع عليها، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على أسلوبين هما:

7-1. الأسلوب الكمي:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS) وأهم الأساليب المستعملة نجد:

- معامل "الفا كرونباخ Cronbach's

"Alpha" لقياس ثبات أسئلة الاستمارة.

7-2. الأسلوب الكيفي:

للإجابة على هذا التساؤل تم صياغة ثمانية (08) أسئلة وُجّهت إلى أفراد عينة البحث، وبعد جمع البيانات تم الاعتماد على التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعليق عليها، وبالتالي الحصول على الإجابة المناسبة للتساؤل الذي تم صياغته في بداية البحث، والنتائج يظهرها الجدول الموالي:

ويعتمد على الجانب الوصفي في التحليل والتعليق على النتائج، وذلك من خلال مقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات السابقة، ومقارنة النتائج بأهم النظريات.

ثالثاً: الإطار التطبيقي وتحليل نتائج الدراسة:

1- الإجابة على التساؤل الرئيسي الأول:

• ما واقع اعتماد إدارة الجامعة على مؤشرات

الإدارة الالكترونية؟

• تعليق: من خلال النتائج المسجلة في الجدول أعلاه يمكن القول أن أفراد عينة البحث لا يرون أن إدارتهم أصبحت تواكب

جدول رقم (05) يبين نتائج اتجاهات المبحوثين حول واقع اعتماد إدارة الجامعة على مؤشرات الإدارة الالكترونية

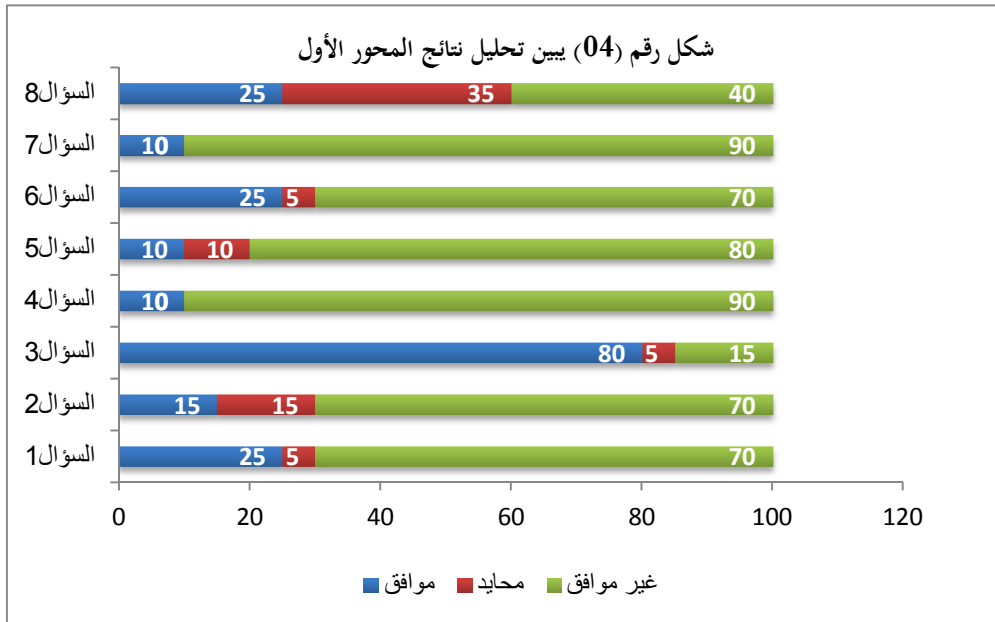
الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
1. أرى أن الإدارة الحالية أصبحت تواكب التطور التكنولوجي العصري	05 ت	01	14
	25 %	5	70
2. إدارتنا تتحكم في التكنولوجيا بشكل سليم وبكفاءة عالية	03 ت	03	14
	15 %	15	70
3. إدارتنا لا ترقى إلى مصاف الإدارات العالمية	16 ت	01	03
	80 %	05	15
4. نتلقى دورات تكوينية في مجال التحكم بالتكنولوجيا	02 ت	00	18
	10 %	00	90
5. إدارتنا تستعين بخبراء أجانب في مجال الإدارة الالكترونية	02 ت	02	16
	10 %	10	80
6. هناك دورات تدريبية للموظفين في كيفية استخدام أجهزة الحاسب الآلي	05 ت	01	14
	25 %	05	70
7. إدارتنا تقوم بإجراء اجتماعات افتراضية عن طريق الانترنت	02 ت	00	18
	10 %	00	90
8. نعتد على الأرشيف الالكتروني أكثر من الأرشيف التقليدي	05 ت	07	08
	25 %	35	40

تؤكد هذه النسبة المقدره بـ : 70%، كما نجد نسبة 15% والتي يرى أصحابها أن الإدارة تتحكم في التكنولوجيا على اختلاف أنواعها بالشكل السليم والذي يرقى إلى تقديم خدمات ذات جودة للمؤسسة، بينما النسبة المتبقية والتي هي : 15% يبقى أصحابها في الموقف المحايد. ومن النتائج أيضا المسجلة في الجدول أعلاه يظهر أن الإدارة والتي كانت كميدان الدراسة لا ترقى إلى مصاف الإدارات العالمية وهو ما تؤكد النسبة الكبيرة المتحصل عليها والمقدره بـ : 80%، مع وجود نسبة 15% ترفض ذلك وتعتبر أن إدارتها ترقى إلى

التطور التكنولوجي الذي يشهده العصر، وهو ما تعبر عنه القيمة المسجلة بعدم الموافقة والمقدره بـ : 70%، في حين نجد أن هناك نسبة مقدره بـ : 25% يعبر أصحابها عن كون الإدارة تهدف إلى مواكبة التطور التكنولوجي رغم وجود بعض التحديات التي تعيق ذلك حسب رأيهم، بينما نجد نسبة صغيرة جداً وهي 05% يعبر أصحابها عن الحيادية في كون إدارتهم تسعى لمواكبة التطور التكنولوجي والتحول نحو الإدارة الالكترونية. هذا ومن خلال النتائج المسجلة يتضح أن الإدارة لا تتحكم في التكنولوجيا بالشكل السليم وهو ما

المحايد. كما نلاحظ من خلال الجدول أن أبرز النسب المتحصل عليها هي تلك التي تختص في كون الإدارة لا تقوم بإجراء اجتماعات عبر الانترنت وهو ما تمثله النسبة المئوية التي قدّرت بـ: 90%. بينما النسبة المتبقية وهي 10% فيوافق أصحابها بكون الإدارة فعلاً تقوم بجراء اجتماعات افتراضية عبر الانترنت. وفي آخر سؤال يتعلق بالمحور الأول يتضح أن نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث ومقدرة بـ: 25% يقرون بأن إدارتهم تعتمد على الأرشيف الإلكتروني أكثر من الأرشيف التقليدي. بينما هناك نسبة مقدرة بـ: 40% لا يوافق أصحابها بأن إدارتهم تعتمد على الأرشيف الإلكتروني وإنما تبقى تستعمل وتعتمد على الأرشيف التقليدي. والنسبة المتبقية والمقدرة بـ: 35% يبقى أصحابها في الصف المحايد بين هذا وذاك. هذا ويمكن اختصار النتائج المسجلة في الجدول أعلاه في الشكل رقم (04) الموالي:

المصاف العالمية. بينما النسبة 05% تبقى في صف المحايدة. أما فيما يخص الدورات التكوينية فيمكن القول ومن خلال النتيجة المسجلة والمقدرة بـ: 90% أن موظفي الإدارة لا يتلقون دورات تكوينية أصلاً. وهو من الأسباب التي تجعل الإدارة عاجزة عن تطبيق والتحول نحو الإدارة الالكترونية. أما النسبة المتبقية وهي 10% فيؤكد أصحابها أنهم يتلقون تكويناً في مجال التحكم في التكنولوجيا. ورغم ذلك تبقى تلك النسبة جد ضعيفة ولا يمكن أن نعتبرها كافية لتحسين أداء العمال. هذا وتبين الأرقام والنسب المسجلة في الجدول أن هناك نسبة كبيرة ومقدرة بـ: 80% تقر بأن الإدارة لا تستعين بخبراء أجانب في مجال الإدارة الالكترونية، بينما 10% من أفراد عينة البحث يقرون أنه بالفعل توجد هناك استعانة ببعض الأجانب فيما يخص اكتساب الخبرة التكنولوجية منهم، وذات النسبة نجدها تقف موقف



يُظهر الشكل المقابل أن أغلب النسب المسجلة من خلال الدراسة الميدانية يتضح أن أغلبها تميل إلى عدم الموافقة على العبارات التي صيغت لتشمل المحور الأول في الاستمارة. والأغلبية الباقية تمثل اتجاه الموافقة نحو

العبارات والتي جاءت بنسب متفاوتة وجد قليلة. والجزء الأخير والمتعلق بالمحايدة فقد جاء قليل أو يكاد ينعدم.

• وللإجابة على التساؤل الرئيسي نلاحظ النتائج الموضحة في الجدول الموالي وهي تلك المتعلقة بقيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، حيث تظهر النتائج المسجلة أن أغلبية القيم الخاصة بالانحراف المعياري تدل على أن هناك تجانس كبير بين استجابات المبحوثين، وذلك يكون أن أغلب النسب كانت صغيرة وتقترب من الصفر، وخاصة تلك المتعلقة بالقيمة المسجلة في البند الرابع (04) والمقدرة بـ: 0.61. وذلك فيما يخص اتجاه المبحوثين حول عدم موافقتهم لعبارة إجراء دورات تكوينية في مجال التكنولوجيا، بينما لو نلاحظ القيمة العامة للانحراف المعياري والمتعلقة بهذا المحور فنلاحظ أنها قد بلغت 0.74 وهي قيمة جيدة تدل على التجانس الكبير الذي يوجد بين استجابات المبحوثين، بالإضافة إلى هذا فإننا نجد قيم المتوسط الحسابي والتي في أغلبها نجد أنها ضعيفة نوعاً ما وهي تنتمي لمجال عدم الموافقة، كون أن أغلب القيم المسجلة كانت أقل من 1.66، وهو ما يعبر عن الاتجاه السالب لأفراد عينة البحث إزاء هذا المحور، وأبرز ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق عامة وقيمة المتوسط الحسابي العامة خاصة: أن أفراد عينة البحث يؤكدون بعدم وجود نية لاعتماد إدارة ميدان الدراسة على مؤشرات الإدارة الإلكترونية، وهي لا ترى بأنها في حاجة إلى تفعيل التكنولوجيا في تطوير العمل الإداري.

الانحراف المعياري للمحور الأول	الانحراف	المتوسط	العبارة
01	0.88	1.55	
02	0.75	1.45	
03	0.74	2.65	
04	0.61	1.20	
05	0.65	1.30	
06	0.88	1.55	
07	0.61	1.20	
08	0.81	1.85	
المجموع	0.74	1.59	

2- الإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني:

• فيما تتمثل معوقات تفعيل خدمة الانترنت في التطوير الإداري؟

الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
9. يوجد نقص في الخبرة والمعرفة في استخدام أجهزة الحاسب الآلي	12	01	07
	60 %	05	35
10. هناك فرص قليلة خاصة بالتدريب على استخدام الانترنت في الإدارة	11	00	09
	55 %	00	45
11. هناك قلة في التواصل الإداري الإلكتروني بين الإدارة والموظفين	12	00	08
	60 %	00	40
12. الإمكانيات المتاحة لتطبيق الإدارة الإلكترونية جد قليلة أو تكاد منعدمة	13	00	07
	65 %	00	35
13. الحاجة إلى تحديث أجهزة الحاسوب الموجودة بالإدارة	18	01	01
	90 %	05	05
14. اقتصار بعض الموظفين من عدم جدوى استخدام الانترنت وتفضيل الإدارة التقليدية	03	07	10
	15 %	35	50
15. هناك بدائل أفضل من استخدام الانترنت في تطوير العمل الإداري	04	11	05
	20 %	55	25
16. ضعف الدعم التقني لخدمة الاتصالات	15	04	01
	75 %	20	05

الحاسب الآلي، وهو ما تؤكد النسبة المئوية المتحصل عليها والمقدرة بـ: 60%، بينما هناك نسبة تقدر بـ: 35% من لا يوافق أصحابها أن موظفي إدارة القسم لا

• تعليق: من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول يمكن اعتبار أن موظفي إدارة قسم علم الاجتماع لا يتمتعون بالخبرة الكافية والمعرفة في استخدام أجهزة

والتي يرى أصحابها أن هناك حاجة إلى تحديث أجهزة الحاسوب الموجودة بالإدارة، بينما هناك نسبة مقدرة بـ: 05% ترى بأنه لا حاجة إلى ذلك، والـ 05% المتبقية تبقى في موقف المحايدة، فيما يخص البند رقم (14) قد أظهرت نسبة كبيرة من أفراد عنة البحث عن عدم اقتناعهم بمواصلة الاعتماد على الإدارة التقليدية وضرورة الانتقال والتحول إلى الإدارة الالكترونية، وهو ما عبرة عنه النسبة المئوية المتحصل عليها والمقدرة بـ: 50%، بينما النسبة 35% فهي تمثل نسبة المحايدة بين تفضيل الإدارة التقليدية والإدارة الالكترونية، هذا ونجد نسب متقاربة بين من يقول أن هناك بدائل أفضل من استخدام الانترنت وبين من يؤكد على ضرورة وأهمية الانترنت وليس هناك بديل عنها، والنسبة 55% كانت تمثل فئة الحيادية فيما يخص هذا البند (15)، وفي الأخير نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من توجهات المبحوثين بكون أن هناك ضعف في الدعم التقني للانترنت، وهو ما تمثله النسبة المئوية 75%، هذا ومن خلال التحليلات السابقة يمكن الإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني من خلال النتائج التي يوضحها الجدول الموالي رقم (08):

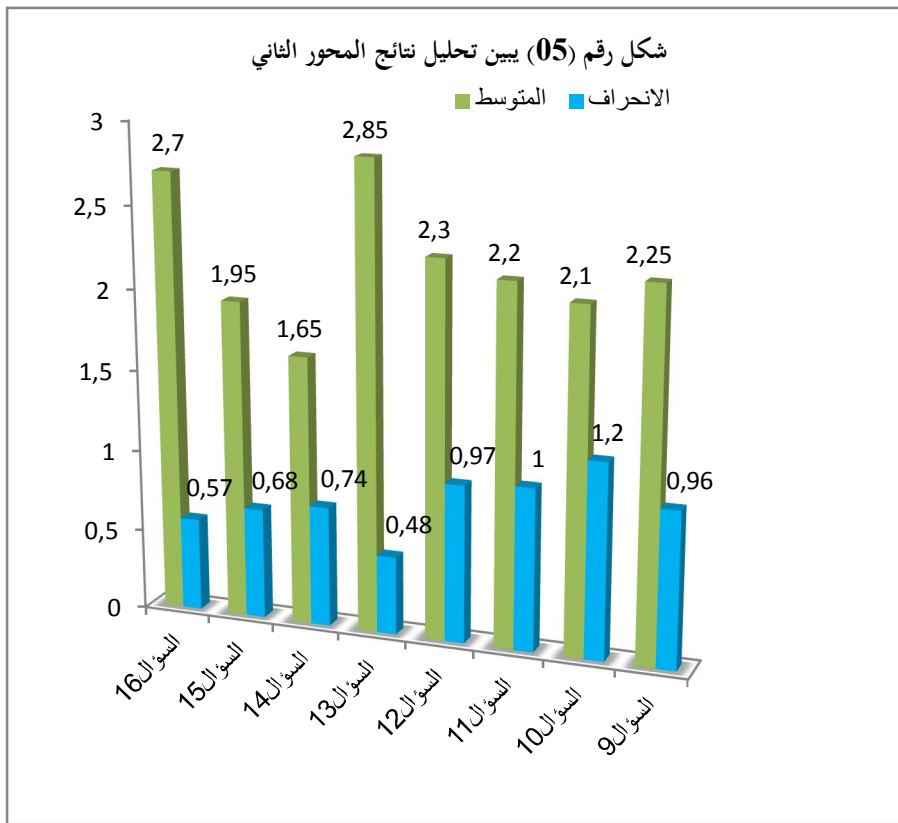
يتمتعون بالخبرة بل بالعكس يتمتعون بكفاءة ومعرفة لأبأس بها في التحكم في مجال الإعلام الآلي، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ: 05% فتبقى في صف المحايدة، هذا ونلاحظ من خلال النتائج المسجلة أن هناك نسبة مقدرة بـ: 55% والتي يرى أصحابها أن هناك فرص قليلة خاصة بالتدريب على استخدام الانترنت في الإدارة، إلا أن هناك نسبة أخرى جيدة وتقدر بـ: 45% والتي يؤكد أصحابها أنه لا توجد فرص للتكوين في مجل الانترنت أصلاً، أما فيما يخص التواصل الالكتروني الإداري فيبدو أنه هناك نسبة كبيرة مقدرة بـ: 60% يرى أصحابها أنه يوجد تواصل إداري الكتروني بين الإدارة والموظفين لكن بنسبة قليلة جداً، هذا ونجد أن هناك نسبة مقدرة بـ: 40% من يرى أصحابها عكس ذلك أي أن الإدارة تتواصل مع الموظفين إلكترونياً بين الحين والآخر، ولعل من بين أهم النسب المسجلة في الجدول نجد تلك الخاصة بالبند رقم (12) والمقدرة بـ: 65% وهي التي يرى أصحابها أن الإمكانيات المتاحة لتطبيق الإدارة الالكترونية جد قليلة أو يمكن أن تعتبر منعدمة، بينما نسبة 35% ترى عكس ذلك، هذا ويمكن ملاحظة أكبر نسبة تم تسجيلها وهي تلك التي قدر بـ: 90%

جدول رقم (08) يبين قيم المتوسط والانحراف المعياري للمحور الثاني

الانحراف	المتوسط	العبرة
0.96	2.25	09
1.02	2.10	10
1.00	2.20	11
0.97	2.30	12
0.48	2.85	13
0.74	1.65	14
0.68	1.95	15
0.57	2.70	16

الحسابي الخاصة بالبند رقم (13) فنجد القيمة قد بلغت 2.85 وهي تدل على أن هناك اتجاه ايجابي حول ضرورة تحديث أجهزة الحاسوب الموجودة بالإدارة. أما قيمة المتوسط الحسابي المتبقية والمتعلقة بالبند رقم (16) والمقدرة بـ: 2.70 وهي تعبر عن الاتجاه الايجابي لأفراد عينة البحث حول مضمون العبارة، وذلك فيما يخص ضعف الدعم التقني لخدمة الاتصالات داخل الإدارة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية. واختصار القيم الموجودة في الجدول وللتوضيح أكثر تم اعتماد الشكل الموالي:

نلاحظ من خلال النتائج المسجلة في الجدول والمتعلقة بالمتوسطات الحسابية أن هناك موقف يتسم بالمحايدة بين أوساط المبحوثين وذلك فيما يخص الإجابة على البند رقم (09). وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي والذي بلغت: 2.25، وهي التي تقع بين الفئة [1.67-2.33]، وكذلك ذات الموقف نجده في قيمة المتوسط الحسابي في البند رقم (10) والمقدرة قيمته بـ: 2.10. ونفس الموقف نجده في البنود (15.12.11) كون قيم المتوسط الحسابي المتحصل عليها تقع في نفس المجال وهو موقف المحايد. بينما لو نظرنا لقيمة المتوسط



نلاحظ أيضاً من خلال القيم الموضحة في الشكل أن هناك تجانس كبير بين استجابات المبحوثين في أغلب فقرات المحور الثاني، كون أغلب القيم كانت صغيرة وتقترب من الصفر. باستثناء القيمة التي تم تسجيلها في البندين (11، 10) والتي نلاحظ أنها تجاوزت الصفر، وهو ما يوحي بوجود بعض الإختلالات عدم التفاهم في بعض البنود، ويعتبر ذلك أمر طبيعي في كون الموظفين تختلف إمكاناتهم في استخدام

الانترنت، وكل موظف عبّر عن رأيه حسب إمكاناته ومستوى قدرته على التحكم في التقنيات الحديثة للتكنولوجيا عامة والانترنت خاصة. ومنه نقول أن هناك اتجاه محايد للمبحوثين حول معوقات تفعيل خدمة الانترنت في التطوير الإداري.

3- الإجابة على التساؤل الرئيسي الثالث:

• ما هي اتجاهات المبحوثين حول أبرز السلبيات التي تعيق عملية نجاح تفعيل الإدارة الالكترونية في التطوير

الإداري؟

جدول رقم (09) يبين نتائج اتجاهات المبحوثين حول معوقات تفعيل خدمة الانترنت في التطوير الإداري

الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
17. هناك تخوف من مخاطر الاستخدام الغير آمن للانترنت	07	06	07
	35 %	30	35
18. استخدام الموظفين للانترنت بشكل مخالف ومغاير لما خطط له	03	06	11
	15 %	30	55
19. يوجد تخوف من الاختراقات وكشف سرية العمل	04	05	11
	20 %	25	55
20. بطء الشبكة وصعوبات إرسال المعلومات أو استقبالها	14	00	06
	70 %	00	30
21. عزوف الموظفين من استخدام الانترنت في العمل الإداري لقلّة معرفتهم باستخدام الحاسوب	08	03	09
	40 %	15	45
22. هناك ضعف في الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الإدارة الإلكترونية	13	03	04
	65 %	15	20
23. ضعف قناعة المسؤولين بأهمية الإدارة الإلكترونية واعتقادهم أنها تقلل من سلطاتهم الإدارية	11	03	06
	55 %	15	30
24. ضعف برامج التوعية الإعلامية بالإدارة الإلكترونية الحكومية	18	00	02
	90 %	00	10

الخدمة، وبين أولئك الذين لم يستخدموا التكنولوجيا، ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة: لا تستعمل العينة الإنترنت بشكل نموذجي، وذلك بسبب عدم توفر مهارات الاستخدام لديهم. وكنتيجة أخرى هناك نسبة 94% من العينة لديهم اشتراك في الإنترنت في العمل بينما كان لدى 47% من العينة اشتراك في الإنترنت من منازلهم، وأفراد العينة البارعة في الإنترنت هم المستخدمين للإنترنت⁽¹⁰⁾، هذا وقد أبدت نسبة 55% عن عدم تخوفها من الاختراقات وكشف سرية العمل، بينما هناك نسبة 20% قد أبدت تخوفها من ذلك، كما أن هناك نسبة كبيرة وقد قدرّت بـ: 70% عن عدم رضاها عن مستوى تدفق الانترنت وضعف جودتها وهو ما يعرقل أداء بعض المهام، ومن أبرز النسب المتحصل عليها هي تلك التي كانت تخص البند (22) والتي قدرّت بـ: 65% والتي يعتقد أصحابها أن هناك ضعف في الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الإدارة الإلكترونية، ومن النسب الملفتة للانتباه أيضاً نجد تلك المتعلقة بالبند رقم (23) حيث نجد نسبة قدرّت بـ: 55% والتي يرى أصحابها أنّ يوجد لدى المسؤولين ضعف قناعة بأهمية الإدارة الإلكترونية واعتقادهم أنها تقلل من سلطاتهم

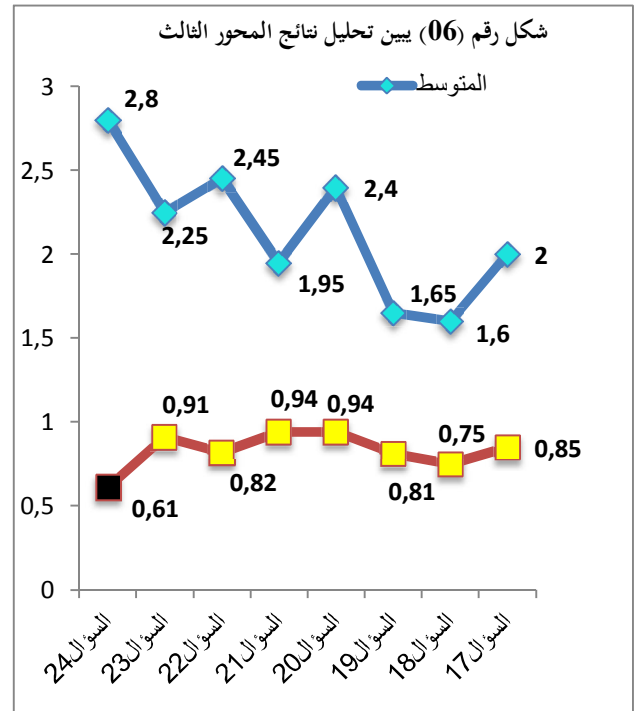
• تعليق: يظهر من خلال النتائج المسجلة في الجدول أعلاه أن هناك نسب متساوية بين الموافقة وعدم الموافقة حول مضمون البند (17)، إذ هناك نسبة 35% في كلا الاتجاهين حول ما إمكانية وجود تخوف من مخاطر الاستخدام الغير آمن للانترنت، وليس بعيد نجد نسبة 30% من استجابات المبحوثين يعبر أصحابها عن أنهم محايدين إزاء هذا الموقف، أما فيما يخص استخدام الموظفين للانترنت بشكل مخالف ومغاير لما خطط له، فنجد أن هناك نسبة 55% لا توافق على ذلك، و30% هي نسبة محايدة، والنسبة المتبقية وهي 05% تعبر عن الموافقة في كون هناك سوء لاستغلال الانترنت داخل مكان العمل، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بباقي النسب، وفي هذا الإطار نجد دراسة سابقة كانت لصاحبها " بارسويل راي Ray , Barswell " والتي أجريت عام 1998، والتي كانت بعنوان " استخدام الاتصالات عن بعد من قبل معلمين ما قبل الخدمة ومشرفيهم في الجامعة "، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا الاتصالات عن بعد بين المعلمين والمشرفين في الجامعة، ومقارنة نتائج المعلمين الذين استخدموا تكنولوجيا الاتصالات للاتصال أثناء تدريبهم التعليمي لفترة ما قبل

الإدارية، بينما نجد نسبة 30% من لا يوافق أصحابها على ذلك، وكأكبر نسبة تم تسجيلها هي تلك الخاصة بالبند الأخير (24) حيث وصلت إلى 90% والتي يقر أصحابها بأن برامج التوعية الإعلامية بالإدارة الإلكترونية

نلاحظ من خلال قيم المتوسطات الحسابية المسجلة في الجدول المقابل أن هناك توازن إلى حد ما بين توجهات الباحثين، إذا قيمة المتوسط المتحصل عليها في البند رقم (17) والمقدرة بـ: 2.00 توحى بان اتجاه الحياض هو السائد نحو المضمون الكلي للعبارة، يكون القيمة المتحصل عليها محصورة في المجال [1.67 – 2.33]، أما فيما يخص قيمة البند (18) والمقدرة بـ: 1.60 فهي تدل على أن موقف الباحثين سلبي تجاه هذه العبارة يكون أن الموظفين يستخدمون الانترنت بشكل مخالف ومغاير لما خطط له، وذات الاتجاه نجده في البند رقم (19)، هذا ويمكن اعتبار قيم المتوسط الحسابي المتعلقة بالبندين (21، 23) والمقدرة بـ: (1.95، 2.25) أنها أبرز ما يعبر عن موقف المحايدة من طرف أفراد عينة البحث، أما فيما يتعلق الأمر بالاتجاه الايجابي فيمكن اعتبار القيم الخاصة بالبند (20، 22، 24) أحسن من يمثل ذلك حيث بلغت قيم المتوسط على التوالي (2.40، 2.45، 2.80) نظراً لكونها تنتمي إلى المجال [2.34 - 3]، هذا وسنحاول أن نوضح أكثر توجهات الباحثين من خلال الشكل البياني رقم (06) الموالي:

العبارة	المتوسط	الانحراف
17	2.00	0.85
18	1.60	0.75
19	1.65	0.81
20	2.40	0.94
21	1.95	0.94
22	2.45	0.82
23	2.25	0.91
24	2.80	0.61
المجموع	2.13	0.82

أبرز ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل المقابل وبالتركيز على قيم الانحراف المعياري، هو أن هناك تجانس كبير بين اتجاهات الباحثين، وذلك في اغلب بنود المحور، وخاصة تلك المتعلقة بالقيمة المسجلة في البند (24) والمقدرة بـ: 0.61 وهي قيمة منطقية تكون نسبة الموافقة على مضمون العبارة وصلت إلى 90%، هذا وإجمالاً وبالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي العامة والمقدرة بـ: 2.13 يمكن القول أن هناك اتجاه إيجابي محايد بين توجهات الباحثين حول أبرز السلبيات التي تعيق عملية نجاح تفعيل دور الإدارة الالكترونية في التطوير الإداري.



4- الإجابة على التساؤل الرئيسي الرابع:

- هل يمكن اعتبار سوء استخدام الانترنت كعائق لتفعيل عملية نجاح الإدارة الالكترونية؟

تم الإجابة على هذا التساؤل من خلال استخدام معامل الارتباط "بيرسون Pearson" بين المحور الثاني والمحور الثالث، والنتيجة يظهرها الجدول الموالي رقم (11):

جدول رقم (11) يبين قيمة معامل الارتباط بين المحور الثاني والثالث	
المحور 3	
.715(**)	Pearson Correlation
.000	Sig. (2-tailed)
20	N

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يظهر من خلال قيمة معامل الارتباط والمقدرة بـ : 0.71 أن هناك علاقة ارتباطية طردية موجبة قوية بين طريقة استغلال الانترنت وتفعيل عملية نجاح الإدارة الالكترونية، وهذا معناه انه كلما

كان استخدام الانترنت بطريقة جيدة ومثالية فان ذلك يؤدي إلى نجاح عملية تفعيل الإدارة الالكترونية والعكس. هذا ويظهر الجدول أن قيمة معامل الارتباط دالة إحصائياً عند 0.01 أي نسبة قبول بـ : 99%، وهي نتيجة جد إيجابية ويمكن الأخذ بها.

• خاتمة:

- هناك اتجاه إيجابي محايد بين توجهات الباحثين حول أبرز السلبيات التي تعيق عملية نجاح تفعيل دور الإدارة الالكترونية في التطوير الإداري.
- هناك علاقة ارتباطية طردية موجبة قوية بين طريقة استغلال الانترنت وتفعيل عملية نجاح الإدارة الالكترونية.

• قائمة المراجع:

1- Ruth rikowski: "studying knowledge management at masters ledel", with particular reference to south bank,2004, P80.

2- رفاعي محمد رفاعي: "الأصول العلمية للإدارة والتنظيم"، دار الهاني للطباعة، مصر، 1999، ص 139.

3- عمر محمد محسن: "الإدارة والتقنية شركاء في مواجهة تحديات عصر الانترنت"، الرياض، 1997، ص 66.

4- الشهران جمال عبد العزيز: "دراسة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود في شبكة الانترنت"، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، 2002، ص 551.

مما سبق يمكن القول أن التحول إلى الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية لا يزال الحديث عنه جد مبكر، خاصة في ظل التدهور الذي يشهده قطاع الاتصالات، وتدني خدمات الانترنت التي لم تعرف استقرار ولا خدمة ترقى للجودة المنشودة، وعليه لا بد على المسؤولين في هذا القطاع إعادة حسابهم في هذا الأمر، الزمن يتسارع والعالم يتقدم بشكل مذهل ونحن في مكاننا بدون حراك، وعلى العموم يمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أن أفراد عينة البحث يؤكدون بعدم وجود نية لاعتماد إدارة ميدان الدراسة على مؤشرات الإدارة الالكترونية، وهي لا ترى بأنها في حاجة إلى تفعيل التكنولوجيا في تطوير العمل الإداري.
- اتجاه محايد للباحثين حول معوقات تفعيل خدمة الانترنت في التطوير الإداري

8- علي السلمي: " تطوير أداء وتجديد المنظمات"، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، ص 43.

9- محمد شفيق: " البحث العلمي(الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)"، ط1، المكتب الجامعي، مصر، 1985، ص 84.

10- أروى حجار الشاهي: " تفعيل استخدامات الانترنت في تطوير العمل الاداري بجامعة أم القرى"، السعودية، دراسة ماجستير غير منشورة، 2008، ص101.

5- سعد غالب ياسين: " نظم المعلومات الإدارية"، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009، ص 204.

6- علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي: " الإدارة الالكترونية"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 36-37.

7- محمد أحمد سمير: " الإدارة الالكترونية"، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 204.